السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي

مقياس النظام البنكي الجزائري

اطار تمويل الاقتصاد الوطني خلال فترة 1990-2000

إن الإصلاح المصرفي الذي جاء به قانون النقد و القرض جاء في مرحلة تميزت بقصور مصادر التمويل الخارجية و كانت الأولوية بالنسبة للسلطات الجزائرية تتمثل في تمويل النشاط الاقتصادي و هو ما أدى إلى الاعتماد على سياسات تضخمية معاكسة لمضمون و أهداف قانون النقد و القرض ومع نهاية سنة 1993 كانت مستوى تدهور المؤشرات الكلية قد وصل لمستويات لا يمكن تحملها و هذا ما دفع السلطات الجزائرية لتبني برنامج إصلاح شامل بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. من خلال هذه المحاضرة نحاول توضيح مضمون و أهداف برنامج التثبيث الاقتصادي والتعديل الهيكلي و سنتطرق إلى الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي و أثارها، وكدلك أثر الإصلاحات على نجاعة النظام المصرفي خلال المرحلة 1990-2000 .

أولا : أهداف و مضمون برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي

أ/أهـــداف البرنامـــج

يعرف برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء باقتراح من خبراء هيئات بروتن وودز(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) ، وكل ذلك بهدف :

- القضاء على عجز ميزانية الدولة ، أو على الأقل تخفيضها ؛
- التقليص من حجم توسع الكتلة النقدية،وما يتماشى ومستوى نمو القيم الحقيقية للاقتصاد ؛
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ،وذلك عن طريق : تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية ،الاستقرار في تحرير الاقتصاد ،

ولتحقيق هذه الأهداف حددت الجزائر إستراتجية متوسطة الأجل تتمثل فيما يلي :

- تعديل الأسعار النسبية وإزالة القيود على التجارة والمدفوعات ؛
- إدارة الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال التفكير في سياسة الإنفاق العام ،وتشديد السياسة النقدية ؛
- إنشاء الآليات المؤسساتية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق .

ب/مضمون البرنامج

يشمل مضمون هذا البرنامج حزمة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة والتي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها والخارجية و التي يمكن ايجازها أربعة مجالات أساسية هي :

1 - الإصلاح الهيكلي : الذي يشمل مجموعة من الإجراءات يرى الصندوق أنه من شأنها أن تحقق توزيعا وتخصيصا أمثل للموارد، والأمرالحاسم هو إزالة تشوهات الأسعار ولعل أهم التوصيات في هذا المجال هي :

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة؛

- تطبيق حقيقة الأسعار؛

- تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على حد سواء .

2 - السياسة المالية : إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة ، عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة ، وإزالة الدعم السلعي ...

3- - السياسة النقدية : وتتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في ما يلي :

- رفع أسعار الفائدة وتركها تعكس حقا ندرة المدخرات المحلية ؛

- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي ؛

- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4 - إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية : إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شأنها تشجيع الصادرات وتقليص الواردات ومن ثم تأمين المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية ، لذلك فإن أهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في :

- إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها من احتكار الدولة لها ؛
- ترشيد التعريفة الجمركية؛
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة بغية الوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق ، وكل ذلك باتجاه نظام سعر الصرف العائم ، عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي ؛
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة ؛
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون .

وبصفة عامة فإن برنامج التعديل الهيكلي يرمي **إلى تحقيق ثلاثة جوانب رئيسية** وهي :

الجانب الأول : جانب إدارة الطلب : والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والنقدية السابقة الذكر بهدف تحقيق التوازن الداخلي علما بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي والانكماشي .

الجانب الثاني : جانب العمل على زيادة العرض : والذي يتضمن بدوره جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي السابقة الذكر والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن ثم زيادة الإنتاج وتطويره .

الجانب الثالث : وهو جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات والذي يشمل أدوات السياسة التجارية المذكورة والتي تهدف أساسا إلى تأمين المزيد من النقود الأجنبية لتسديد الديون .

ثانيا : الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي و أثارها

1 : الاجراءات المعتمدة

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها :

- **إصلاح المنظومة المالية** :إن الانتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الجزائر تقدر إدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية و قد اتخذت الإجراءات التالية:

✓ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار

✓ توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة و خاصة على المنتوجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 % إلى 33 % بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات ، إلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة ؛

✓ إلغاء إعانات الاستهلاك و اتباع سياسة نقدية محكمة ؛

✓ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 و إن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 93 إلى 2.4% لسنة 1997 .

- **الإصلاح النقدي و المالي** : ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة إضافة إلى تنظيم القطاع المالي حيث تم تحديد الأهداف التالية :

- إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% مع إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية واحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي .

- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة و حث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك

- تنمية السوق النقدية وذلك بوضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي و سندات الخزينة و نظام عمليات السوق المفتوح و إعادة رأسملة البنوك التجارية و ذلك من خلال السماح للشركاء بالمساهمة و قد تم إنشاء عدة بنوك خاصة .

- إصلاح القطاع المصرفي و ذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياطات الخاصة لبعض القطاعات .

- **تحرير الأسعار** : بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار و منها الأسعار الفلاحية الوسيطية و مواد البناء ، كما ألغيت هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللوازم المدرسية و الأدوية) في سنة 1994 أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب عدا القمح ، الزيت و الأدوات المدرسية .و على هذا الأساس نجد أن بين 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 كان يسودها نظام الأسعار المدعمة .

○ **تحريرالتجارة الخارجية** :إن تسوية سعر الصرف من أهم معايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي حيث ركزت الجزائراهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية و إلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص و من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي:

- الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل و سبتمبر 1994 بنسبة 50 % و إنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر و البنوك التجارية.

- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة و المدفوعات الخارجية : ندكر منها :

* إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية و أثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها الجزائر في أفريل 1994 مع تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي الغير الجديد و عدم تحديد القيمة المالية للقرض الموجه لاستيراد سلع التجهيز ؛

* ترخيص الدفع لنفقات التدواي بالخارج ، التعليم ، سفر الأعمال ، تحويل الأجور و نفقات الاشهار ؛

* تحديد سقف الدفع و تخفيض المعدل الأقصى لحقوق الجمركة من 60 % إلى 50 % سنة 1996 و من 50 % إلى 45 % في سنة 1997 .

○ **تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية** : هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية القطاع الخاص من جهة و إدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية إذ أن تشجيع الاستثمار الخاص تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و ذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة و أصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة بينما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي و خصصت 200 مؤسسة عمومية محلية في مجال الخدمات ، و لقد لعب إصلاح المؤسسات العمومية دور هام حيث انتقلت من نظام صناديق المساهمة إلى نظام آخر إلى شركات قابضة عمومية.

ثانيا :الآثـــار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي

أن تطبيق هذا البرنامج قد حقق نتائج جيدة خاصة فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى ، وإن كان يعود سبب ذلك التحسن في مستوى الأداء الاقتصـــــادي إلى عوامل خارجية كإعادة الجدولة التي أدت إلى تخفيف المديونية وإلى زيادة الكميات المنتجة من البترول مع تزايد سعره في السوق الدولية . ويمكن توضيح الاثار الناتجة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال **عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية** لهذه المرحلة

1 - مؤشـــر النمـــو الاقتصـــادي :

إن البيانات تؤكد أن الاقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج بعد حيت انتقل من مستوى -1.1 % سنة 1994 إلى 4.3% سنة 1995 ورغم انخفاضه إلى 2.1 % سنة 1997 و2.6 % سنة 2000، إلا أنه يبقى إيجابيا . غير أنه و بالتعمق بالتحليل إلى النتائج الميدانية يتضح أن العوامل

الخارجية قد لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيصها أي العوامل في النقاط التالية:

- ❖ إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار ، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج .
- ❖ ارتفاع أسعار المحروقات ، الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.
- ❖ الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15 ٪ سنة 1995 إلى 21.5٪ سنة 1996 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

إن مجموعة العناصر السالفة الذكر تبين أن العوامل الخارجية ساهمت بقسط وافر في النتائج المحققة و هو الاتجاه الذي تدعمه بعض الدراسات في هذا المجال إذ تؤكد أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعي المحروقات و الزراعة لا يتجاوز 1٪ سنة 1997

2- مؤشـــــر التضخـم :

انخفض معدل من 39 % سنة 1994 ليصل مع نهاية البرنامج (سنة 1998) إلى مستوى 5.5% و هو مستوى جد مقبول و يترجم مدى فعالية السياسة الاستقرارية المطبقة ، و مع نهاية البرنامج واصلت السلطة النقدية في تبني سياسة نقدية صارمة ما ترجم بتراجع أكبر لمستوى التضخم الذي وصل سنة 2000 إلى حدود 2 % .

تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

بالنسبة المئوية

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل	21	39	18	15	6	5,5	2,6	2

المصدر: صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2002

3 - مؤشر الميزانية العامة :

شهد العجز في الميزانية العامة انخفاض من 8.7 ٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 4.4 ٪ سنة 1994 حيث لوحظ فائض بمعدل 3 ٪ في سنة 1996 و 1.3 ٪ خلال (1997- 1998) ويعود هذا الانخفاض للأسباب التالية:

- التقليل الجذري من النفقات العامة وبالأخص نفقات الدعم الاجتماعي .
- الزيادة في إيرادات الحكومة وخاصة ضريبة الدخل .
- توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية .

* **النفقات العامة:** تشير الإحصائيات أن الايردات زادت بالقيمة المطلقة وبالأسعار الجارية ، أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت من 350.5 مليار دج إلى 589.1 مليار دج ،ثم 845.2 مليار دج بمعنى من 33.6 ٪ إلى 29 ٪ ثم 31٪ خلال السنوات 1995، 1997،1996على الترتيب.

* **الايردات :** زادت بالقيمة المطلقة وبالأسعار الجارية من 390 مليار دج سنة 1993 إلى 824.8 مليار دج و 924.7 مليار دج سنتي 1996 و 1997على الترتيب بمعنى من 27.6 ٪ إلى 33 ٪ و 34 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

4 - خدمة الدين الخارجي :

إن المتتبع لتطور خدمة الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة هذه الفترة و ذلك نظرا للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة ، فمن معطيات الجدول رقم 05 يبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4 مليار دولار سنة 1994 ، بمعنى أنها تقلصت إلى أقل من النصف بعد ما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال 93 ثم انخفضت إلى حدود 4.46 مليار دولار سنة 1997 لتسجل ارتفاعا نسبي سنة 1998 حيث بلغ خدمة الدين 5.18 مليار دولار ، و يرجع ذلك حسب رأينا إلى عاملين أساسيين الأول هو انخفاض أسعار البترول و الثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعد ما كانت في حدود 2 و 2.5 مليار دولار و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

5 - رصيد الدين الخارجي :

خلافا لخدمة الدين الخارجي سجل مخزون الدين الخارجي ارتفاعا مستمرا خلال فترة البرنامج إذ تجاوز رصيد الدين 30 مليار دولار كما يتضح من بيانات الجدول رقم 05 فقد انتقل من 25 مليار دولار سنة 1993 إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبي و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار. و إذا كان الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة كما سبقت الإشارة في إحدى دراساتنا السابقة لأن الأزمة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، إلا أن حجم معتبر و بهذا المستوى للمديونية يعتبر سببا كامنا لاندلاع الأزمة في أية لحظة في حالة البلدان المتخلفة و ذلك بسبب عدم تحكمها لا في أسعار صادراتها و لا في أسعار وارداتها نظرا للميكانيزمات المتعددة التي تستخدمها البلدان الرأسمالية المتطورة أسعار الصرف ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ... الأمر الذي ينتج عنه آثار سلبية و بنسب مختلفة على اقتصاديات البلدان المتخلفة.

6 - احتياطات الصرف

لقد عرفت احتياطات الصرف تحسنا غير مسبوق و ذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة ، فإعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات في السواق الدولية مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري كما سبق الذكر الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 ب 8.00 مليار دولار (جدول 05) رغم التراجع النسبي خلال سنة 1998 ب 6.8 مليار دولار و ذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال السنة 13 دولار من جهة و ارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية .

تطور مؤشرات الدين الخارجي و الاحتياطيات الدولية

الوحدة : مليار دولار

السنوات / البيان	93	94	95	96	97	98

تطور رصيد الدين الخارجي	**25.724**	**29.486**	**31.573**	**33.651**	**31.222**	**30.473**
تطور خدمة الدين الخارجي	**9.050**	**4.244**	**4.244**	**4.281**	**4.465**	**5.180**
تطور احتياطات الصرف	**1.5**	**2.6**	**2.1**	**4.2**	**8**	**6.8**

Source : CNES ;Rapport de Conjoncture ,2000 Mai 2001.P68

يمكن القول اعتمادا البيانات السابقة أن الإطار التنظيمي الجديد الذي وضعته الإصلاحات الاقتصادية والمالية مكن من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى استقرار التوازنات الكلية ، **إلا أن السؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هدا المجال** : هل أن هده النتائج الايجابية المحققة على التوازنات المالية الكلية كان لها أثر ايجابي على أحداث نجاعة في مستوي تمويل النشاط الاقتصادي و بشكل رئيسي على القطاع الخاص، فأمام الاحتياج الكبير إلى التمويل الذي تظهره المؤسسات فإنه يجب على البنوك أن تكون وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية تضمن الشروط الملائمة و ذلك بتوفير القروض اللازمة لتمويل نشاطات المؤسسات الخاصة . و هنا تطرح مسألة مدى نجاعة المحيط التمويلي في تحقيق هدا الغرض و الذي يمكن توضيحه من خلال قدرة النظام المصرفي على حشد الموارد و تقديم القروض إلى قطاع الأعمال بشكل فاعل .